



سياسات العراق المناخية بعد عام 2021 ودورها في تحقيق التنمية والاستقرار

صفاء ابراهيم الموسوي

كلية القانون – جامعة الأمين

Mr.safaa1@gmail.com

الملخص:

أنضم العراق بتاريخ 2021/12/1 الى اتفاقية باريس للتغير المناخي والتي تم إبرامها في عام 2015، حيث يعتبر من الدول المتأثرة بالظاهرة الى حد كبير بحسب الواقع على الأرض، وبحسب ما أشارت له التقارير الدولية المختصة في هذا المجال والتي صنفت العراق خامس دولة متضررة على مستوى العالم من ظاهرة التغير المناخي، والتي من أبرز مظاهرها زيادة درجات الحرارة وشحة الأمطار وجفاف الأهوار في جنوب العراق وشحة الموارد المائية (قياسا بالسابق) في نهري دجلة والفرات، فضلا عن التصحر والعواصف الترابية وغيرها، مما ساهم في خلق ظروف جديدة تنسم بالحرج والصعوبة والضغط على الموارد الطبيعية وتهديد النظام البيئي والسكاني الى درجة كبيرة.

وبعد انعقاد مؤتمر الأطراف السادس والعشرون COP26 والذي أعلن التزامه باستمرار الجهود الرامية لخفض الانبعاثات الضارة للغازات الدفيئة، أعلن العراق اتخاذ خطوات جادة ضمن البرنامج الحكومي للتحويل نحو الاقتصاد الأخضر عبر خطة طموحة ومتكاملة وواقعية للتقليل من الانبعاثات الضارة على المدى القريب والمتوسط والبعيد، ويأتي هذا كجزء من التزامات الحكومة العراقية تجاه المجتمع الدولي، وعلى الصعيد المحلي والتي تهدف بالأساس الى خفض نسبة الكربون الى حدود دنيا، وتقليل الانبعاثات الضارة، مما يؤدي بالنتيجة الى تحقيق التنمية والاستقرار الداخلي.

الكلمات المفتاحية: اتفاقية باريس، التغير المناخي، العراق، الاقتصاد الأخضر، التنمية والاستقرار

المقدمة:

يعتبر التغير المناخي من التحديات الكبيرة التي تواجه البشرية جمعاء خلال العقود الأخيرة، فهو يؤثر بطرق مختلفة على حياة الكائنات الحية بشكل خاص، وعلى البيئة والطبيعة بشكل عام مولدا العديد من الظواهر السلبية الطبيعية كالجفاف والفيضانات وغيرها والناجمة عن زيادة الاحترار العالمي، فضلا عن تهديد النظام الإيكولوجي وتهديد حياة الناس وأرزاقهم وما قد ينجم عنها من نزاعات بسبب شحة الموارد الطبيعية في أكثر من منطقة بالعالم والتنسب بالهجرة والنزوح الداخليين أو عبر الحدود الوطنية لبعض البلدان. ويعتبر العراق من الدول المتأثرة بالتغير المناخي الى حد كبير بحسب معطيات الواقع وبحسب ما بينته تقارير وبيانات المنظمات الدولية المتخصصة والتي صنفت العراق خامس دولة متضررة من الظاهرة على مستوى العالم، حيث أدت شحة الأمطار والموارد المائية (قياسا بالسابق) في نهري دجلة والفرات، فقد وجفاف الأهوار في جنوب العراق، الى خلق ملامح جديدة لمرحلة صعبة تنسم بالضغط الهائل على الموارد الطبيعية كترراجع الزراعة، ونفوق الأسماك والجاموس وتهديد النظام البيئي والسكاني برمته، مما دفع سكان الأهوار بشكل خاص، وسكان الأرياف بشكل عام، الى ترك أراضيهم والهجرة الى المدن الأخرى أملا في الحصول على فرص عمل جديدة، وهذا بدوره ولد ضغطا متزايدا على المدن وبناها التحتية المتهاكلة أصلا، مما أدى الى تفشي البطالة، وتراجع التنمية، وتهديد الاستقرار وأمن المجتمع، مما دعا الدولة الى الالتفات الجدي لمعالجة المشكلة جذريا، من خلال الانضمام الى اتفاقية باريس للتغير المناخي نهاية عام 2021، والعمل مع لمجتمع الدولي جنباً الى جنب في تطوير الظاهرة، والإسراع بتنفيذ الخطط العاجلة على المديات القريبة والمتوسطة والبعيدة لمنع تفاقم الوضع الداخلي الى مستوى أكثر خطورة، وكان المجتمع الدولي حاضرا أيضا في دعم العراق في قسم من هذه الجهود باعتبار أن الظاهرة عالمية قبل أن تكون محلية.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في خطورة ظاهرة التغير المناخي على العراق والآثار السلبية التي تتركها على البيئة والمجتمع كالجفاف وارتفاع درجات الحرارة والتلوث وتهديد حياة الإنسان والكائنات الحية، فضلا عن تأثيره على حياة الناس وأرزاقهم، مما دعا الحكومة العراقية الى العمل الجدي على تطبيق الظاهرة على كافة الصعد عبر حزمة من الإجراءات القانونية والدبلوماسية والفنية، فضلا عن التعاون مع المجتمع الدولي والمنظمات الدولية في شتى المجالات، ومنها (تحديث الإستراتيجية الوطنية لحماية بيئة العراق وخطة العمل التنفيذية) مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على سبيل المثال، وذلك للحفاظ على البيئة وتقليل الآثار السلبية للظاهرة، والتي أسهمت بخلق ظروف إيجابية تدعم الأمن والاستقرار في البلد.

وتقودنا إشكالية البحث الى عدد من الأسئلة البحثية، والتي سيتكفل البحث بالإجابة عنها:

ما هو المقصود بظاهرة التغير المناخي؟

ما هي الآثار السلبية للظاهرة على العراق؟



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

ما هي الجهود التي قامت بها الحكومة العراقية لتطبيق الأزمة؟ وكيف أسهمت في زيادة التنمية والاستقرار.

فرضية البحث:

تولد ظاهرة التغير المناخي آثارا سلبية على البيئة العراقية عبر تهديد الثروات الطبيعية من مياه وزراعة وثروة حيوانية، فضلا عن تهديد حياة الإنسان عبر تهديد أمنه الشخصي والصحي والغذائي، لذا عملت الحكومة العراقية على اتخاذ حزمة من الإجراءات المتنوعة داخليا وخارجيا قلصت من تأثير الظاهرة، وكان لها الأثر الجيد في زيادة الأمن والاستقرار وتحقيق التنمية.

أهمية البحث:

تتلخص أهمية البحث في ان التغير المناخي له آثار متعددة على البيئة والإنسان، وهذه التأثيرات تكون على عدد من المديات القريبة والمتوسطة والبعيدة، أو الآثار المباشرة وغير المباشرة، لذا فقد أهتمت الحكومة العراقية بمواجهة الأزمة بالتنسيق مع المجتمع الدولي للحفاظ على الأمن الإنساني الشامل بجميع جوانبه.

هدف البحث:

يهدف البحث الى بيان عدد من الحقائق المتعلقة بمدى تأثير ظاهرة التغير المناخي على نمو معدل الجريمة في العراق، والحقائق التي استهدف البحث ببيانها هي:

ان العراق هو من الدول المتأثرة بشدة بظاهرة التغير المناخي، وصنفته التقارير الدولية بالمرتبة الخامسة في هذا المجال.

ان آثار التغير المناخي طالت جميع المجالات التي تهدد الأمن الإنساني في العراق، وتركت الآثار السلبية على مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية في العراق.

وبسبب هذه التحديات الكبيرة التي خلفتها الظاهرة، اتخذت الحكومة العراقية حزمة من الإجراءات السريعة والمهمة من خلال (تحديث الإستراتيجية الوطنية لحماية بيئة العراق وخطة العمل التنفيذية) بالتنسيق مع المجتمع الدولي، وذلك بهدف تطبيق الأزمة وآثارها، وخلق ظروف ايجابية تدعم الأمن والاستقرار والتنمية.

منهجية البحث:

تم توظيف المنهج الاستقرائي عند كتابة وإعداد البحث (الجزء الى الكل)، والاستعانة بعدد من المقتربات البحثية، كالمقترب الوصفي والتحليلي والتاريخي، وذلك بهدف الإحاطة بتفاصيل البحث من جميع الجوانب.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث الى مقدمة وثلاث مطالب وخاتمة، تضمنت أهم استنتاجات وتوصيات البحث.

المطلب الأول: مفهوم التغير المناخي

يقصد بمصطلح المناخ Climate بأنه: "الظروف الجوية السائدة في منطقة معينة على مدى فترة طويلة من الزمن، ويتحدد المناخ عبر تأثير مجموع عناصر الغلاف الجوي والتغيرات الحاصلة فيه على المدى الطويل". وهناك أيضا مصطلح الطقس Weather كمفهوم ملازم للمناخ، والذي يقصد به: "التغيرات الحاصلة في عناصر الغلاف الجوي خلال مدة زمنية قصيرة"، وتشتمل عناصر الغلاف الجوي عددا من العناصر مثل: "الإشعاع الشمسي، درجة الحرارة، الرطوبة، الهطول، الضغط الجوي، والرياح، وغيرها. ونعني بمفهوم التغير المناخي لأغراض هذه الدراسة: "الإضطراب الحاصل في مناخ الأرض متمثلا بالارتفاع في درجة حرارة الكوكب، والجفاف والتصحر، وشحة المياه، وقلة سقوط الأمطار، والتغير الكبير في طبيعة عناصر المناخ، وتهديد التنوع الإحيائي، مع التدهور المستمر للغطاء النباتي، نتيجة الزيادة الحاصلة في نسبة الغازات الدفينة عن الحدود الطبيعية، والناجمة عن زيادة النشاط الصناعي وما يولده من غازات سامة تتكدس في الغلاف الجوي وتؤثر بشكل مباشر على انتظام درجة حرارة الأرض وتوازن الظواهر البيئية، فهو التحول في نمط الطقس لمدة لا تقل عن ثلاثين عاما"¹. ويعزى سبب حصول ظاهرة التغير المناخي الى أسباب كثيرة، لعل من أبرزها زيادة النشاط الصناعي للدول الصناعية الكبرى، وكذلك الزيادة المطردة في عدد سكان العالم والذي تجاوز الثمانية مليارات انسان في مطلع عام 2024، فضلا عن وجود أسباب طبيعية للظاهرة مثل ثورات البراكين، البقع الشمسية، والأشعة الكونية، وغيرها. وبصورة عامة، يؤثر التغير المناخي على حياة الكائنات الحية قاطبة، وعلى البيئة مسببا العديد من الكوارث الطبيعية كالجفاف والفيضانات الناجمة عن زيادة الاحترار العالمي، وتهديد النظام الإيكولوجي، بالإضافة الى تهديد حياة الناس وأرزاقهم وما قد ينجم عنها من نزاعات على الموارد الطبيعية في أكثر من منطقة بالعالم.

1 حوراء أحمد سيد، التغير المناخي أسبابه ونتائجه، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، الإصدار الخامس، 2019، ص4.



وبالرغم من ذلك، يشكك العديد من العلماء بحقيقة الدور الذي يقوم به النشاط الإنساني في تغيير المناخ، حيث يعززون هذا التغيير بأنه راجع الى الطبيعة، بل ويعدونه أمرا مفيدا وليس سيئا، حيث يمكن بسببها التوجه لاستغلال المناطق الباردة جدا (كالمناطق القطبية) للعيش والاستقرار فيها، واستثمار مواردها الغنية. ويمكن أن تقسم الدول من حيث تأثرها بظاهرة التغيير المناخي الى قسمين، حيث يمثل القسم الأول: (الدول المؤثرة والمتأثرة بالتغيير المناخي)، وتشمل الدول الصناعية الكبرى (الفاعلة والمنفعلة بنفس الوقت) والمسؤول المباشر عن زيادة الانبعاثات الضارة الى الجو والتسبب في حصول وتنامي الظاهرة، أما القسم الثاني: فهي (الدول المنفعلة والمتأثرة بالظاهرة فقط)، وتشمل الدول النامية (غير الصناعية)، التي لها دور يكاد يكون هامشيا في حصول الظاهرة قياسا بالقسم الأول، ولكن معاناتها بسبب الظاهرة كبير جدا.

وتشمل التأثيرات للتغيير المناخي مديات متعددة، تشمل القربية منها والمتوسطة والبعيدة، أو الآثار المباشرة وغير المباشرة، فالآثار القريبة أو المباشرة يمكن رصدها بصورة واضحة على البيئة، من خلال ارتفاع درجة الحرارة، والجفاف، والتصحر، وشحة المياه، وقلة الأمطار، والفيضانات، أما الآثار المتوسطة، فتشمل تبدل مواعيد الفصول أو اختفاء بعضها خلال السنة، و زيادة التلوث، وعدم جودة المياه والمحاصيل الزراعية، وتزايد الأمراض، فضلا عن الآثار البعيدة المتمثلة بالنزوح والهجرة، وتراجع إنتاجية الأراضي الزراعية، والانكماش الاقتصادي، وفقدان الدول لأسباب قوتها.

وبالنسبة للعراق، فقد ذكرنا أنفا بأنه من الدول المتأثرة بظاهرة التغيير المناخي الى حد كبير حسب معطيات تقارير المنظمات الدولية المتخصصة، والتي صنفت العراق بوصفه خامس دولة معرضة للخطر على مستوى العالم، وقد بين تقرير المناخ والتنمية الخاص بالعراق لعام 2022 والصادر عن البنك الدولي: "التفاعل غير المباشر بين تغيير المناخ والتنمية، ويسلط الضوء على عواقب التفاعس عن العمل، وأهمية تعزيز قدرات القطاع العام وبنية التحتية، والاقتصاد، والقدرة على التكيف"¹، لذا فقد أدى نقص المياه وشحة الموارد المائية (قياسا بالسابق) في نهري دجلة والفرات، فضلا عن شحة الأمطار، "الى خلق ظروف جديدة تتسم بالحرر والصعوبة والضغط على الموارد الطبيعية وتهديد النظام البيئي والسكاني، وبشكل خاص الفئات الأشد فقرا، وسط تصاؤل الحيازات الزراعية. وقد أثرت التغييرات المناخية (في الماضي والحاضر) بشكل سلبي في العراق من خلال تهديد أمنه المائي والغذائي بشكل كبير، وحيث ان مصدر المياه في العراق يأتي من منابع المياه في الدول المجاورة، وهي أيضا تعاني من التغييرات المناخية، فقد تأثرت المحطات التركية بمعدل تغيير سنوي بلغ 2.24%، وفي سوريا بلغ المعدل 2.81%، أما في ايران فقد بلغ 1.03%، في حين بلغ في العراق للمدة 1968-2018 عتبة 2.35% وهي بلا شك نسبة مرتفعة، ونفس الأمر بالنسبة لمستوى هطول الأمطار فقد كان العراق هو الأقل بين جيرانه من حيث معدل سقوط الأمطار خلال المدة نفسها"². وتتنوع المجالات التي يمكن أن يؤثر بها التغيير المناخي في العراق، فهي تتمثل بالتأثير على جودة ووفرة الموارد الطبيعية واستدامتها أولاً، وبعدم الاستقرار في حالة الطقس، وهبوب العواصف الغبارية، و زيادة تلوث الهواء وشحة الأمطار ثانياً، فضلا عن تأثير التغيير المناخي على الاقتصاد، وإسهامه المباشر في تراجع الزراعة والصناعة ثالثاً، وكذلك تأثيره على أفراد المجتمع وفي اسلوب الحياة، والصحة، وزيادة الوفيات، رابعاً.

وهكذا فإن آثار التغيير المناخي لا يمكن حصرها، فهي تشمل طيفا واسعا من الآثار، منها عدم الاستقرار السياسي، والضغط المستمر على الاقتصاد الوطني من خلال تآكل أصول الدولة المالية، وزيادة الكوارث الطبيعية، والضغط على قطاع الطاقة، وتهديد الأمن الوطني بجميع مفاصله، وغير ذلك من الآثار.

المطلب الثاني: الانعكاسات السلبية للتغيير المناخي على العراق

تشمل الانعكاسات السلبية للتغيير المناخي في العراق الآثار المترتبة على كل من الدولة والمجتمع، وهي تمثل طيفا واسعا ومتشعبا من الآثار، حيث يشمل التهديد لأمن النظام السياسي والاقتصادي والتآكل في الأصول المالية للبلد، وغيرها، في حين يشمل التهديد المجتمعي، حالات الهجرة والنزوح، وزيادة نسبة الفقر والبطالة، وتدهور رفاهية المجتمع، وفقدان الأمن بجميع أنواعه. ولكي نحيط بجميع المجالات التي يمكن أن يشملها تأثير التغيير المناخي (في العراق أو في غيره من الدول)، فإنه من المناسب أن ندرك بداية ان التغيير المناخي يعتبر (مشكلة تنموية وأمنية) مزدوجة في نفس الوقت، "فأمنه التغيير المناخي تنبع من المسارات التي يحتمل أن تربط التغيير المناخي بالصراع المجتمعي في الدولة الواحدة، أو بالصراع بين الدول على الموارد الطبيعية، وقد حددها المجلس الاستشاري الأماني بأربع مسارات هي: النقص في موارد المياه

1 مدونات البنك الدولي، معالجة حالة الهشاشة في العراق يتطلب التصدي لتغيير المناخ، متاح على الرابط الإلكتروني: <https://www.blogs.worldbank.org> (accessed) 6/3/2024

2 تقرير أممي، العراق من أكثر دول العالم تأثرا بتغيير المناخ، متاح على الرابط: <https://www.aa.com.tr> (accessed) 8/3/2024



العذبة، وانعدام الأمن الغذائي، واستمرار حدوث الكوارث الطبيعية وشدها، والهجرة والحركة السكانية بين المناطق والدول بتأثير الأزمة¹.

وهي مشكلة تنموية من جانب آخر، كونها تهدد التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر تهديد النظام البيئي الذي ترتكز عليها، من خلال زيادة الانبعاثات والنفايات الضارة التي مارست الكثير من الضغط على البيئة، مما يدعو الى التعجيل بتطبيق خطط التنمية المستدامة، ومنها (خطة التنمية المستدامة لعام 2030) والتي اشتملت على 17 هدفا من أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الرائدة في هذا المجال². فضلا عن تطرق خطة التنمية الوطنية للأعوام 2018-2022 في ركيزة الاستدامة البيئية الى عدد من الأهداف المهمة التي يجب تحقيقها مستقبلا في الخطة، لعل من أبرزها³:

"ضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.

الحد من تلوث الهواء وأثاره.

حماية النظم البيئية واستعادتها وزيادة استخدامها المستدام.

التصدي لتغير المناخ وأثاره."

ومع تزايد تأثير التغير المناخي في العراق مؤخرا، تهدد الأمن وتهددت التنمية أيضا، فقد ساء الأمن المائي، والأمن الغذائي، والأمن الصحي، والأمن الاجتماعي، وهلم جرا، فالأمن الاجتماعي مرتبط بشكل مباشر بتوفير الحماية والطمأنينة الشاملة بجميع ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ويتم ذلك عن طريق الحفاظ على الموارد، وحماية موارد الإنتاج، وهذا يستلزم وجود القوانين التي تحمي وتنظم عمل رؤوس الأموال، وتحافظ على التنمية، من أجل توفير الأمن والتصدي للتهديدات والتحديات قبل استفحالها وتحولها الى قضية صعبة الحل⁴، كذلك يعتبر التحدي المناخي تهديدا وجوديا للسكان بسبب تداعياته الخطرة على المجتمع، فالارتفاع في درجات الحرارة الطقس بدرجة أو درجتين مؤثرتين خلال العقود القادمة وحتى عام 2050، يعني مزيدا من التهديد لأمن الناس واستقرارهم، وقدرتهم على الوصول الى الكفاية من الغذاء وبأسعار مناسبة، فضلا عن عدم قدرتهم على الحصول على الكميات الكافية من مياه الشرب والسقي، وهذا بمجموعه يهدد جهود التنمية، ويولد ضغطا حقيقيا على رفاهية المجتمع، لذا حاولت معظم الدول إدراكا منها لأهمية الحفاظ على البيئة، وتأمين الأبعاد الإنسانية والاقتصادية والسياسية المرتبطة بها، الى رفع مستوى استثماراتها في الطاقة المتجددة، حيث وصلت في السنوات الأخيرة الى ما يقرب 234 بليون دولار في عام 2010 من أجل تحقيق أعلى مستوى من النمو يكون البعد البيئي أبرز أولوياته⁵.

أن أثر التغير المناخي على البيئة في العراق يتمثل بالدرجة الأساس، التأثير على الموارد المائية من خلال ارتفاع درجات الحرارة وزيادة الجفاف، وكذلك الأثر السلبي على الزراعة والثروة الحيوانية بسبب ظاهرة التصحر وتراجع نسبة الأراضي الصالحة للزراعة، فضلا عن أثر التغير المناخي على الصحة العامة للسكان والكائنات الحية الأخرى، وتشير الإحصائيات الرسمية للوزارات العراقية المختصة، فضلا عن إحصائيات المنظمات الدولية المتخصصة العاملة في العراق الى هذه الحقيقة بشكل واضح، مما يستدعي معه اتخاذ الإجراءات السريعة لتقليل الأثار السلبية قدر الإمكان⁶.

1 عمار حميد، ظاهرة المساكن العشوائية تغزو مدن العراق أمام عجز حكومي، موقع العربي الجديد، 2022، <https://www.alaraby.co.uk>، تاريخ الوصول: 2023/7/19.

2 بشرى عاشور الخزرجي وليلى عاشور، العلاقة بين التنمية والبيئة: تداعيات التغير المناخي على أهداف التنمية المستدامة أنموذجا، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 46، 2023.

3 العراق، خطة التنمية الوطنية، متاح على الرابط الإلكتروني: 13.3.2024 (accessed) <https://www.andp.unescwa.org>

4 واثق جعفر كريم، تنمية رأس المال البشري وانعكاساته على الأمن الاجتماعي: دراسة تحليلية، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 28، العدد 10، 2020، ص251.

5 فارس جار الله، الإتجاهات المعاصرة للإستثمار الأخضر ودوره في تحقيق التنمية الخضراء في العراق 2009-2012، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل، 2020، ص89.

6 ياسين آشور جوهر وهيمن نصر الدين، التغير المناخي وأثره في تحقيق التنمية المستدامة في العراق، مجلة قضايا سياسية، العدد 75، ص395.



ان زيادة الضغط على الاقتصاد الوطني، والتراجع الحاصل في الناتج القومي الأجمالي، فضلا عن تآكل أصول الدولة المالية، والتي سينتج عنها عدم الإستقرار المالي والسياسي، كلها يمكن أن تكون النتائج المتوقعة لتهديد التنمية والاستقرار، لذا فإن جهود الحكومة العراقية اتجهت نحو إيجاد حلول عاجلة وسريعة بالتنسيق مع المجتمع الدولي لمواجهة الأزمة، وكان من نماذج هذه المبادرات على الصعيد الدولي، هو انضمام العراق الى الاتفاقيات الدولية التي تعنى بالتغير المناخي ومنها اتفاقية باريس، وعلى الصعيد الداخلي الوطني، وضع الخطة الوطنية لمعالجة آثار التغير المناخي، ومن أحد صور تجلياتها، قيام البنك المركزي العراقي بمبادرة تقديم تريليون دينار (بما يعادل 600 مليون دولار) على شكل قروض بدون فوائد تسدد على خمس سنوات، يتم منحها الى من قبل المصارف الى الأفراد والشركات لشراء منظومات توليد كهرباء تعمل بالطاقة الشمسية، وهو ما يشكل خطوة جادة على صعيد تقليل الانبعاثات الضارة، وتحسين المناخ¹.

المطلب الثالث: جهود الحكومة العراقية لتطبيق الأزمة وآثارها في زيادة التنمية والاستقرار

أشرنا في المطلبين السابقين الى ان العراق حسب التقارير الدولية "يندرج ضمن البلدان الأكثر عرضة لصدمات المناخ، سواء من حيث التداعيات المالية أو المادية، ومنها ارتفاع درجات الحرارة، وشح المياه إذ يشهد البلد تناقصا سريعا لموارده المائية، وعلى افتراض سيناريو بقاء الحال على ما هو عليه، فمن المتوقع ان تتسع الفجوة بين المتوفر من المياه (العرض) والطلب عليها، من نحو 5 مليارات متر مكعب الى 11 مليار متر مكعب بحلول عام 2035، وقد يؤدي شح المياه وتدني جودتها الى تراجع كبير في المحاصيل الزراعية، معرضا الأمن الغذائي للخطر، ومؤثرا بشكل سلبي على إجمالي الناتج المحلي"².

ويمثل انضمام الحكومة العراقية الى اتفاقية باريس في عام 2021، خطوة مهمة في مجال مواجهة التغير المناخي، وعلى الرغم من ان هذا الانضمام جاء متأخرا، الا انه يعتبر نقطة الشروع الأولى الصحيحة في هذا المجال، وبعد الانضمام قدم العراق رؤيته الوطنية الخاصة بمواجهة تأثير التغير المناخي وتقليل الانبعاثات، وقد سميت بـ "المساهمات المحددة وطنيا NDC"، وتشمل التزامات الحكومة العراقية الطوعية لتقليل الانبعاثات الضارة بمختلف أنواعها والتي تصل نسبة 1-2% حتى عام 2030، وكذلك معالجة شحة المياه، ودعم الاقتصاد الأخضر بالتنسيق مع المنظمات الدولية المختصة، ومن أمثلتها مشروع "تحفيز العمل المناخي في العراق" البالغ قيمته 6.8 مليون دولار، بدعم كل من كندا وبريطانيا كدول مانحة وللمدة من 2022-2024، وقد تمثلت أهدافه الرئيسية في "دعم الحكومة العراقية لتسهيل التحول في مجال الطاقة، وتحسين معرفة العراق وقدرته فيما يخص دبلوماسية المياه العابرة للحدود، وتعزيز استعداد العراق لمواجهة الجفاف والحد من مخاطره"³.

ان التطوير "للمساهمة المحددة وطنيا" سوف يدفع بالاستثمارات الى ما يزيد عن 100 مليار دولار امريكي، مما يعمل على توفير المزيد من الدعم للاقتصاد العراقي، وقدرته على مواجهة الآثار السلبية للتغير المناخي خلال السنوات العشر القادمة⁴. ومع الخطوة المهمة التي اتخذتها الحكومة العراقية بالانضمام الى "اتفاقية باريس"، والتعاون مع المنظمات الدولية في مجال مواجهة التغيرات المناخية، فضلا عن وجود النصوص الدستورية كالمادة 33 من الدستور العراقي النافذ والتي تنص على: "أولا: لكل فرد حق العيش في ظروف بيئية سليمة. ثانيا: تكفل الدولة حماية البيئة والتنوع الأحيائي والحفاظ عليهما"، وكذلك التشريعات القانونية الخاصة بالبيئة، مثل:

قانون وزارة البيئة رقم 37 لسنة 2008.

قانون حماية وتحسين البيئة رقم 27 لسنة 2009.

تعليمات وشروط اعتماد المكاتب الاستشارية والمختبرات في مجالات حماية البيئة رقم 3 لسنة 2014.

1 البنك المركزي العراقي، قسم الإستقرار النقدي والمالي، تقرير الإستقرار المالي لعام 2021، ط1، 2022، ص2.

2 البنك الدولي، عدم التصدي لتغير المناخ في العراق يعرض الإستقرار الإجتماعي وآفاق التنمية الإقتصادية للخطر، بيان صحفي متاح على الرابط الإلكتروني: <https://www.albankaldawli.org>، تأريخ الوصول: 2023/8/15.

3 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشروع تحفيز العمل المناخي في العراق، متاح على الرابط الإلكتروني: <https://www.undp.org>، تأريخ الوصول: 2023/8/15.

4 سلطان جاسم النصراري، التغير المناخي في العراق: مشكلة مركبة بحاجة الى حل، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والإقتصاد، متاح على الرابط الإلكتروني: <https://www.business.uokerbala.edu.iq>.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

النظام الداخلي لقسم الشرطة البيئية رقم 1 لسنة 2015.

فإنها تمثل جميعا خطوات جادة ومهمة لمواجهة الأزمة، ويدعمها بذلك الغطاء الدستوري والقانوني، ولكن مع ذلك، تبقى الإجراءات الحكومية (برأينا) دون المستوى المطلوب المتناسب مع فداحة الأزمة وتأثيرها على البيئة وعلى حياة الناس ومصادرهم المعيشية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الملاحظات الآتية:

قيام الحكومة العراقية بدمج وزارة البيئة مع وزارة الصحة في 16 آب 2015، ومع الغاء هذا الدمج من قبل مجلس النواب العراقي عام 2019، الا ان الوزارة ظلت لا تتمتع بالدعم الكافي من الحكومة لحد الآن.

عدم كفاية الإجراءات الدبلوماسية المتخذة من قبل الحكومة، فضلا عن وسائل الضغط الفعالة (السياسية أو الاقتصادية) تجاه دول الجوار المتشاطئة معه في حوضي دجلة والفرات، وهي (تركيا، ايران، سوريا) لغرض الحصول على حصصه المائية العادلة، وذلك جراء بناء السدود في هذه الدول، وخسارة العراق لحصصه المائية بموجب الاتفاقيات المعقودة سابقا مع هذه البلدان.

عدم قيام الحكومة ببناء السدود الكافية والخزانات الاصطناعية لحفظ مياه الأنهار عند زيادتها في فصل الشتاء بفعل الأمطار الغزيرة، أو لحفظ مياه السيول، أو تحويلها الى الأهوار.

الاستمرار في اتباع الطرق البدائية في السقي والزراعة، والتحول البطيء تجاه الطرق الحديثة مما يتسبب بهدر الكثير من المياه.

استمرار تجريف البساتين وقلع النخيل وازالة الغطاء النباتي في العديد من المحافظات، بهدف تحويل المناطق الخضراء الى مناطق سكنية، مما يسبب هدر المصادر الطبيعية اللازمة لتحسين المناخ وامتصاص غاز ثاني اوكسيد الكربون، وزيادة غاز الأوكسجين.

استمرار العراق في حرق الغاز المصاحب في الحقول النفطية مما يسبب تلوث الجو بشكل خطير، والاعتماد الكلي على النفط في الاقتصاد العراقي على حساب الزراعة وباقي المجالات.

عدم وجود الخطط الحكومية الحديثة في تتبع ومراقبة وقياس آثار التغير المناخي الناجمة عن الاستخدامات غير المدروسة لوسائل الصناعة والمواصلات واستغلال المياه لأغراض منافع شخصية مثل انشاء بحيرات الأسماك غير المرخصة ونحوها.

وعلى الرغم من الملاحظات السابقة الا ان الحكومة العراقية اتخذت خطوات جدية لمواجهة أزمة التغير المناخي بعد عام 2021، ومنها على سبيل المثال:

الانضمام الى اتفاقية باريس للتغير المناخي.

عقد مذكرات تفاهم مع المنظمات الدولية العاملة في العراق لغرض تدريب الكوادر العراقية، وتمويل مشروعات الغطاء النباتي والقضاء على التصحر، والتدريب على أساليب الري الحديث.

إعلان العراق عند مشاركته في مؤتمر الأطراف السادس والعشرون COP26، التزامه باستمرار الجهود الرامية لخفض الانبعاثات الضارة للغازات الدفيئة، واتخاذ خطوات جادة ضمن البرنامج الحكومي للتحويل نحو الاقتصاد الأخضر عبر خطة طموحة ومتكاملة وواقعية للتقليل من الانبعاثات الضارة على المدى القريب والمتوسط والبعيد، ويأتي هذا كجزء من التزامات الحكومة العراقية تجاه المجتمع الدولي، وعلى الصعيد المحلي والتي تهدف بالأساس الى خفض نسبة الكربون الى حدود دنيا، وتقليل الانبعاثات الضارة، مما يؤدي بالنتيجة الى تحقيق التنمية والاستقرار الداخلي.

قدمت رئاسة الجمهورية مبادرة أطلق عليها: "مشروع إنعاش بلاد الرافدين"، والذي أوضح أهمية التصدي للتغيرات المناخية في العراق بعد ان وصلت الى مراحل حرجية، إذ ان 54% من الأراضي تتعرض للتدهور، مع وصول نسبة التصحر الى قرابة 39% من المساحة الكلية للبلاد، مع تضرر ما يزيد عن 7 مليون عراقي من الجفاف وتراجع الزراعة والهجرة، والعجز المائي الذي يصل الى 10.8 مليار متر مكعب سنويا حتى عام 2035، وتستند الرؤية المستقبلية للمشروع (والذي يمثل رؤية الدولة العراقية)، بأن يتم تحويل الأزمة الى فرصة، من خلال التكيف مع التغير المناخي عبر خطة عمل تهدف للحفاظ على الموارد وصيانتها حاليا ومستقبلا¹.

ولغرض الوصول الى التغيير الحقيقي المطلوب، فإن المشروع تم تقسيمه الى تسع مراحل مصممة لمواجهة التغير المناخي وآثاره السيئة على البيئة في العراق، وكذلك لتعزيز الأهداف الأوسع للحكومة والتي التزمت بها دوليا وأبرزها

1 رئاسة جمهورية العراق، مشروع انعاش بلاد الرافدين لمواجهة التغير المناخي في العراق، متاح على الرابط الإلكتروني: <https://www.iraqpresidency.iq>، تاريخ الوصول: 2023/8/17.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

اتفاقية باريس للمناخ، فضلا عن ضرورة إضافة خطوات وبرامج أخرى تعمل بشكل متوازي مع المشروع، ولعل من أبرزها¹:

تنمية الوعي الاجتماعي بأهمية البيئة وضرورة المحافظة عليها كونها الوعاء الطبيعي الذي يحافظ على صحة وحياء الإنسان، والتحذير من آثار التغير المناخي ومرودها السلبي على البيئة والإنسان، وإعداد خطط استراتيجية للحفاظ على البيئة والغطاء النباتي والتنوع الأحيائي لتكون في المناهج الدراسية والبرامج الحوارية والإعلامية عبر الفضائيات وغيرها.

الاستفادة من البرامج الدولية الحديثة في تنمية المشاريع ووسائل النقل الصديقة للبيئة، وفي بناء نظام مالي أخضر (السندات الخضراء، الأسهم الخضراء)، والاستفادة من التمويل الدولي الأخضر عبر المؤسسات الدولية والجهات المانحة، من أجل تنمية المشاريع الخضراء داخل العراق.

التقليل من الاعتماد على البترول كمصدر أحادي للاقتصاد العراقي، وتنويع الاقتصاد من خلال الاعتماد على الزراعة والسياحة وغيرها، خاصة وان العراق يزخر بالموارد الاقتصادية المتنوعة.

مد الجسور بين الحكومة ومؤسساتها، والمؤسسات الاجتماعية العراقية المهمة بالمدى البيئي والاقتصاد الأخضر، أو مؤسسات المجتمع المدني، أو الأفراد، وكمثال حي على هذا النوع من المؤسسات هي العتبة الحسينية في كربلاء في مشروعها الرائد بإنشاء مزرعة فدك للنخيل في صحراء كربلاء كأحد المشاريع الإستراتيجية، والتي نجحت نجاحا باهرا من خلال الاستفادة من الطرق الحديثة في الزراعة والسقي وتعليب التمور.

إدراك الحكومة العراقية لأهمية موضوع التغير المناخي وتحوله الى قضية دولية تهم المجتمع الدولي كله، لذا سارع الى الانضمام الى اتفاقية باريس، والتعاون مع سائر المنظمات الدولية المتخصصة، فضلا عن المنظمات التطوعية من منظمات المجتمع المدني الدولية والمحلية في هذا المجال.

وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة السياسية والقانونية والتقنية التي تحظى بها الاتفاقيات الدولية، إلا أن خلوها من النصوص الجزائية تجاه الدول التي لا تلتزم بمضامين الاتفاقية، وليس لديها الشفافية التامة في الإفصاح عن مقدار الانبعاثات الناجمة عن أنشطتها الصناعية (وغالبا ما تكون من الدول العظمى)، قد شكل عائقا عن تحقيق الاتفاقية لنتائج ملموسة، وقد جاء انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاقية في عهد الرئيس السابق "ترامب" عام دليلا واضحا على ذلك.

ومن هنا نوصي ان تكون الإجراءات المتبعة لمواجهة آثار التغير المناخي في العراق على أكثر من مستوى، أي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وأن تجري في مستوياتها الثلاث بشكل متوازي، وجدي ومستمر لغرض تحقيق أفضل النتائج المرجوة، وهي كالآتي:

أولا: المستوى المحلي:

ونوصي الحكومة العراقية في هذا المستوى بالخطوات الآتية :

وضع الخطط الاستراتيجية المتنوعة (قصيرة الأمد، متوسطة الأمد، طويلة الأمد) والبرامج الموحدة لمعالجة أسباب ومواجهة آثار التغير المناخي في العراق ولجميع المناطق المتضررة وحسب درجة الضرر.

إنشاء مراكز خاصة للرصد والمراقبة والتقييم لحالة المناخ، وملاحظة أي تغير قد يطرأ على المناخ سواء من ارتفاع لدرجات الحرارة، أو تراجع مناسيب المياه أو زيادتها، أو زيادة تلوث الهواء، أو غير ذلك.

تدريب مختصين أكفاء في مجال مواجهة التغير المناخي للعمل في هذه المراكز، ويتم رفع تقارير العمل مباشرة الى أصحاب القرار لغرض اتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المحدد.

تخفيف الانبعاثات الضارة للغازات الدفينة، ولاسيما الناجمة عن احتراق الوقود الأحفوري في مواقع الحقول النفطية.

استبدال أسلوب حرق الوقود لغرض توليد الطاقة الى أساليب أكثر نظافة وأقل تأثيرا على البيئة، مثل الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، طاقات باطن الأرض، وغير ذلك.

1 سلطان جاسم النصراني، التغير المناخي في العراق: مشكلة مركبة بحاجة الى حل، مصدر سابق. كذلك ينظر: مزرعة فدك للنخيل التابعة للعتبة الحسينية تعلن عن تبشير 6000 نخلة جديدة قبل بلوغ العمر المحدد للإثمار وتتوقع زيادة الإنتاج الى ثلاثة اضعاف، تقرير متاح على الرابط الإلكتروني للعتبة الحسينية المقدسة: <https://www.imamhussain.org>، تاريخ الوصول: 2023/7/8، كذلك ينظر: استجابة العراق لتغير المناخ: القطاع الخاص والمجتمع المدني، متاح على الرابط: <https://www.timep.org>، تاريخ الوصول: 2023/8/11.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة الثويرين

التكيف الواعي مع الأزمة، ويقصد بها إتباع أساليب جديدة أكثر واقعية للتألف مع البيئة الجديدة والاستجابة لمرودات التغير المناخي¹.

تدريب وإعداد كوادر الدفاع المدني، والفرق الخاصة بمواجهة الأزمات والكوارث الناجمة عن التغير المناخي، كالحرائق والفيضانات وما شاكل.

منع عمليات تجريف البساتين أو قلع النخيل أو إزالة الغطاء النباتي، بهدف استغلالها كمناطق سكنية، لأن ذلك يسبب هدر المصادر الطبيعية اللازمة لتحسين المناخ وامتصاص غاز ثاني أوكسيد الكربون، وزيادة غاز الأوكسجين.

نوصي الحكومة أيضا بعدم حرق الغاز المصاحب في الحقول النفطية، والذي يسبب تلوث الجو بشكل خطير، ويشكل هدرا للثروة الوطنية.

كما ونوصي بعدم الاعتماد الكلي على النفط في الاقتصاد العراقي، وتنويع مصادره من خلال الاعتماد على الاقتصاد الأخضر، والمصادر الأخرى الصديقة للبيئة، كالزراعة والسياحة وغيرها، خاصة وان العراق يزخر بالموارد الاقتصادية المتنوعة.

نوصي الحكومة العراقية بضرورة فرض ضريبة جديدة تحت اسم (ضريبة الكربون)، وتكون بموجب تشريع يصدر من البرلمان، يتم فرضها على جميع المعامل والمنشآت العامة والخاصة والأجنبية العاملة في العراق، وبعض أنواع مكائن الاحتراق، في حال زيادة نسبة الغازات الضارة المنبعثة من هذه المنشآت عن الحدود المسموح بها، وتكون بنسب تصاعدية تحدد في القانون.

كما ونوصي في هذا المقام بضرورة الاستفادة من البرامج الدولية الحديثة في تنمية المشاريع ووسائل النقل الصديقة للبيئة، وفي إنشاء نظام مالي أخضر (السندات الخضراء، الأسهم الخضراء)، والاستفادة من التمويل الدولي الأخضر عبر المؤسسات الدولية والجهات المانحة، من أجل تنمية المشاريع الخضراء داخل العراق.

ثانيا: المستوى الإقليمي:

أما على المستوى الإقليمي، فنوصي الحكومة بما يلي:

تفعيل الدور الدبلوماسي والتعامل بمبدأ حسن نية مع دول الجوار الثلاث المتشاطئة مع العراق في حوضي دجلة والفرات، واعتماد الاتفاقيات الدولية المعقودة بين العراق وكل دولة من هذه الدول كأساس لضمان الحصص المائية العادلة لكل طرف.

لا بد ان نتذكر دائما أن التغير المناخي لا يهدد العراق وحده، فهي أزمة تضرب المنطقة والعالم أجمع، ومع استمرار الارتفاع في درجات الحرارة وقلة سقوط الأمطار، فإن جميع دول الحوض مهددة، ولكن العراق باعتباره بلد المصب، فإنه معرض للتضرر أكثر من الآخرين بسبب الإجراءات المتخذة في دول المنبع من بناء للسدود وغيرها.

نوصي الحكومة العراقية باستخدام الأوراق الدبلوماسية الضاغطة الأخرى وتوظيفها في عملية المباحثات والمطالبة، ومنها على سبيل المثال، توظيف دور المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، في هذا المجال للضغط على الدول المجاورة له من أجل ضمان الحصول على حصص مائية عادلة.

1- ومن أمثلة هذا التكيف على سبيل المثال: القيام باستخدام سلالات معينة من المحاصيل الزراعية المقاومة للجفاف، وتعتمد قليلا على الماء، ولها دورة حياة أقصر، إضافة الى استخدام أساليب جديدة وعلمية في تقنين استخدام المياه كالسقي بالمرشات، والري بالتنقيط، وغيرها من الأساليب الحديثة. ومن الأساليب الأخرى للتكيف، زيادة المساحات الخضراء، إذ يعمل الغطاء النباتي والأشجار الخضراء والغابات بشكل عام على إمتصاص الغازات الضارة من الجو وإطلاق الأوكسجين الذي يساعد على تنقية الأجواء، والمساعدة في التنفس، لذا تقوم الدول بشكل عام على زيادة المساحات الخضراء كجزء من خطة متكاملة لمكافحة التغير المناخي، ويعتبر زيادة وعي المواطنين الأمور المهمة في أي خطة تستهدف الحد من الآثار السلبية للتغير المناخي، فرياضة المشي، أو ركوب الدراجات، أو السفر بالقطارات الكهربائية، أو استخدام السيارات الكهربائية، وكذلك التخلص من النفايات الضارة، كلها تساهم بشكل جدي في التقليل من الآثار الضارة للتغير المناخي.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

ومن الأمور المهمة الأخرى، إمكانية قيام العراق أيضا بتوظيف العامل الاقتصادي والتجاري مع الدول المجاورة، وخاصة تركيا وإيران والذي يبلغ مليارات الدولارات كوسيلة من وسائل الضغط أيضا.

المستوى الثالث: المستوى الدولي:

يمكن للعراق في هذا المستوى ان يتخذ العديد من الخطوات الجدية التي تسهم في توفير الدعم الدولي له في قضية مواجهة أزمة التغير المناخي باعتباره من الدول الأكثر تضررا منه. ويتم ذلك عبر استثمار العراق لانضمامه الى المعاهدات الدولية الخاصة بالتغير المناخي، وخاصة اتفاقية باريس للمناخ.

فتح باب الاستثمارات أمام الشركات الأجنبية في مجال الطاقة النظيفة، والاقتصاد الأخضر، وطرق الزراعة الحديثة، من أجل توفير جهد داعم للحكومة في مواجهة التغير المناخي.

يمكن أيضا للحكومة استثمار العلاقات الجيدة التي تتمتع بها مع حكومة الولايات المتحدة، والدول الأوروبية، في الاستفادة من طلب تقديم الخبرات الحديثة في مجال مواجهة التغير المناخي.

نوصي بدفع الحكومة العراقية الى إضفاء الطابع الرسمي على أزمة التغيرات المناخية باعتبارها جزءا أساسيا في شراكتها مع الجانب الأميركي والأوروبي، فلا يوجد من وثائق الشراكة ما يشير الى أزمة التغير المناخي الا نادرا، "بما في ذلك اتفاقية الشراكة والتعاون بين الاتحاد الأوروبي والعراق واستنتاجات مجلس الإتحاد الأوروبي بشأن العراق".

طلب الحكومة العراقية من الولايات المتحدة، والإتحاد الأوروبي ان يقوموا بتوسيع أدوار الفرق الاستشارية التابعة لها، والموجودة أصلا لتقديم الدعم للمؤسسات العراقية، وان تضع أزمة التغير المناخي ضمن أولوياتها وضمن المفهوم الأوسع للتهديدات الأمنية التي تطل العراق، أي أمنه التغير المناخي، بما يتوافق مع المفهوم الحديث للأمن الشامل.

نوصي الحكومة العراقية أيضا بزيادة التعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة، والتي يمكن أن تزود الحكومة العراقية بالتكنولوجيا الحديثة وبالدعم الفني اللازم لتعزيز جهود الزراعة الحديثة، وتقنيات الري الحديثة، وتعزيز البيئة الريفية، وبيئة الأهوار باعتبارها جزء من التراث الإنساني العالمي.

كذلك نوصي الحكومة العراقية بإنشاء شراكات أوسع مع المنظمات المحلية، والقطاع الخاص في العراق أيضا، من أجل توسيع الاستثمارات الى أقصى حد ممكن، والاستفادة من هذه الخبرات والتي لا تقل في العديد من جوانبها عن الخبرة الأجنبية أحيانا.

الخاتمة:

يقصد بالتغير المناخي: "الإضطراب الحاصل في مناخ الأرض متمثلا بالارتفاع في درجة حرارة الكوكب، والجفاف والتصحر، وشحة المياه، وقلة سقوط الأمطار، والتغير الكبير في طبيعة عناصر المناخ، وتهديد التنوع الإحيائي، مع التدهور المستمر للغطاء النباتي، نتيجة الزيادة الحاصلة في نسبة الغازات الدفينة عن الحدود الطبيعية، والناجمة عن زيادة النشاط الصناعي وما يولده من غازات سامة تتكدس في الغلاف الجوي وتؤثر بشكل مباشر على انتظام درجة حرارة الأرض وتوازن الظواهر البيئية". وتبين لنا أنه يولد آثارا سلبية على حياة الإنسان وصحته وعلى التنوع الإحيائي والبيولوجي بشكل عام، فضلا عن البيئة ليكون سببا في العديد من الكوارث الطبيعية كالجفاف والفيضانات الناجمة عن زيادة الاحترار العالمي.

وقد سعت الحكومة العراقية بشكل جدي لمواجهة أزمة التغير المناخي بعد عام 2021 وذلك من خلال انضمامها الى اتفاقية باريس للتغير المناخي، فضلا عن اتخاذها لعدد من الإجراءات، وشروعها بعدد من المشاريع الساعية للحفاظ على البيئة والتخفيف من التلوث، واستخدامها للأساليب الحديثة في السقي والزراعة.

وعلى الرغم من حادثة الإجراءات والخطوات المتخذة من الحكومة، إلا أنها أسهمت في استقرار معين للأمن المائي والغذائي، والحد من الهجرة من الريف الى المدن، وتحسين مستوى الصحة والتقليل من التلوث، ولكن تبقى هذه الجهود ليست بمستوى الطموح، لذا فالحكومة مدعوة لأن تزيد من خطواتها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي لمواجهة الظاهرة، وقد أشتمل البحث على عدد من التوصيات للحكومة، أملين أن تجد طريقها الى أصحاب القرار.

المصادر:

احمد جاسم الشبيلي (و) سلوان فوزي عبد الهادي، البطالة وعلاقتها بارتفاع معدلات الجريمة، مجلة العلوم الإنسانية، كلية التربية- صفي الدين الحلي، مجلد 1، العدد 10، 2012.

استجابة العراق لتغير المناخ: القطاع الخاص والمجتمع المدني، متاح على الرابط: <https://www.timep.org>، تاريخ الوصول: 2023/8/11.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشروع تحفيز العمل المناخي في العراق، متاح على الرابط الإلكتروني: <https://www.undp.org>، تاريخ الوصول: 2023/8/15.

البنك الدولي، عدم التصدي لتغير المناخ في العراق يعرض الاستقرار الاجتماعي وآفاق التنمية الاقتصادية للخطر، بيان صحفي متاح على الرابط الإلكتروني: <https://www.albankaldawli.org>، تاريخ الوصول: 2023/8/15.

تقرير أممي، العراق من أكثر دول العالم تأثراً بتغير المناخ، متاح على الرابط: <https://www.aa.com.tr> (accessed) 8/3/2024

حوراء أحمد سيد، التغير المناخي أسبابه ونتائجه، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، الإصدار الخامس، 2019. رئاسة جمهورية العراق، مشروع انعاش بلاد الرافدين لمواجهة التغير المناخي في العراق، متاح على الرابط الإلكتروني: <https://www.iraqpresidency.iq>، تاريخ الوصول: 2023/8/17.

سلطان جاسم النصراوي، التغير المناخي في العراق: مشكلة مركبة بحاجة الى حل، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والإقتصاد، متاح على الرابط الإلكتروني: <https://www.business.uokerbala.edu.iq>

عمار حميد، ظاهرة المساكن العشوائية تغزو مدن العراق أمام عجز حكومي، موقع العربي الجديد، 2022، <https://www.alaraby.co.uk>، تاريخ الوصول: 2023/7/19.

غازي حنون الدراجي (و) فؤاد مزعل غانم، جريمة الإخلال بواجبات رجل الشرطة اثناء النزاعات العشائرية المسلحة في التشريع العراقي، مجلة دراسات البصرة، العدد 44، 2022.

فارس جار الله، الاتجاهات المعاصرة للإستثمار الأخضر ودوره في تحقيق التنمية الخضراء في العراق 2009-2012، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل، 2020.

مدونات البنك الدولي، معالجة حالة الهشاشة في العراق يتطلب التصدي لتغير المناخ، متاح على الرابط الإلكتروني: <https://www.blogs.worldbank.org> (accessed) 6/3/2024

مزرعة فدك للنخيل التابعة للعتبة الحسينية تعلن عن تبشير 6000 نخلة جديدة قبل بلوغ العمر المحدد للإثمار وتتوقع زيادة الإنتاج الى ثلاثة اضعاف، تقرير متاح على الرابط الإلكتروني للعتبة الحسينية المقدسة: <https://www.imamhussain.org>

واثق جعفر كريم، تنمية رأس المال البشري وانعكاساته على الأمن الاجتماعي: دراسة تحليلية، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 28، العدد 10، 2020.

ياسين آشور جوهر وهيمن نصر الدين، التغير المناخي وأثره في تحقيق التنمية المستدامة في العراق، مجلة قضايا سياسية، العدد 75.

العراق، خطة التنمية الوطنية، متاح على الرابط: <https://www.andp.unescwwa.org>

البنك المركزي العراقي، قسم الإستقرار النقدي والمالي، تقرير الإستقرار المالي لعام 2021، ط1، 2022.



عام 2011. ومن هنا يمكن فهم الاهمية الاستراتيجية للعراق في مدرك الدول العظمى.¹ ومن نافلة القول انه على الرغم من تأكيد اغلب الباحثين والمحللين الاستراتيجيين والنفطيين على ان مساعي الولايات المتحدة الامريكية في الحرب على العراق هو السيطرة على النفط وعلى الرغم من سعيها الفعلي الى تطوير انتاج النفط بعد عام 2003 فانه في الحقيقة ان هناك الكثير من المشككين في هذه الاطروحة بان الولايات المتحدة الامريكية قد جاءت من اجل النفط وزيادة الانتاج النفطي واشباع السوق العالمي بالنفط وخفض سعره، اذ ان الولايات المتحدة الامريكية تحتاج الى زيادة سعر النفط لتغطية تكاليف انتاجها له، وفي الوقت نفسه يؤكد المشككون حول هذه الاطروحة ان الولايات المتحدة الامريكية قد جاءت من اجل زيادة قواعدها العسكرية والاستراتيجية والانتشار في الشرق الاوسط والدليل على ذلك انها قد انشأت بعد عام 2003 قواعد امريكية في العراق مشابهة بالقواعد في دول الخليج، الامر الذي يعني استهداف الموقع قبل النفط وان النفط على الرغم من اهميته فهو يأتي بالدرجة الثانية من حيث الاهداف الامريكية في العراق.

الخاتمة :

واخيراً ووفق الطرح السابق يمكن القول ان المعوقات الاخيرة (الثالثة) المؤثرة والممانعة لتحقيق مشهد تزايد الاهمية للسياسة الخارجية العراقية هو استمرار الحركات الانفصالية وتراجع اهمية الموقع الاستراتيجي للعراق، فالعراق وبسبب اهمية موقعه الاستراتيجي، اذا ما تم المحافظة على وحدة اراضيهِ من جانب، وتزايد المطامع التوسعية للدول الكبرى اقليمياً ودولياً من جانب آخر، سيكون العراق بموقعه هذا ذات اهمية متزايدة في المدرك الاستراتيجي للدول في تحقيق مصالحها التوسعية وضمان استقرار مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية واجراء التحولات الاستراتيجية في المنطقة. هذا من جانب ومن جانب العلاقات الاقليمية والدولية فانه وفق هذا المشهد من المرجح تزايد التحالفات وظهور تحالفات جديدة وتزايد العلاقات الاقليمية والدولية وزيادة التنافس الدولي لتحقيق النفوذ الى العراق والهيمنة على نفطه وموارده الطبيعية، فتراجع كمية المخزون النفطي في العالم سيؤدي الى تزايد التوجه الدولي والاقليمي الى العراق وانشاء تحالفات وعلاقات جديدة وقديمة من اجل الوصول الى مخزونه النفطي خاصة اذا ما شهدنا عراق مستقر وتراجع واضمحلال الحركات الانفصالية وظهور ابار نفط جديدة نتيجة استئناف الاستكشافات النفطية من جديد.

1 عبد علي كاظم المعموري، عولمة القتل : الحضارة الامريكية الجديدة، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2012، ص15